مجـــلـة الحـــق للعلوم الشرعية والقانونية
Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences
تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index
المجلد الثاني عشر ــ العدد الثاني 2025 ــ الصفحات (608-621)
معامل التأثير العربي 1.67 لسنة 2024 2.113 (ISI) لسنة 2025 ISSN 3005 – 3919

Artificial intelligence and diplomacy: A radical transformation in international relations

Mohammed Ibrahim Mohammed Ahmed *[1] , Ahmed mahmoud dhaw abu deenar [2]
[1] Department of Engineering Management, Higher Institute of Engineering Technologies, Bani Walid, Bani Walid, Libya
[2] Libyan Center for Engineering Research and Information Technology, Bani Walid, Libya
Mohared548@gmail.com

الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية: تحول جذري في العلاقات الدولية

أ. محمد إبراهيم محمد أحمد *، أ.أحمد محمود ضو أبودينار
[1] قسم الإدارة الهندسية ،المعهد العالي للتقنيات الهندسية بني وليد ، بني وليد ، ليبيا
[2] المركز الليبي للبحوث الهندسية وتقنية المعلومات بني وليد، بني وليد، ليبيا

تاريخ الاستلام: 26-07-2025 تاريخ القبول: 25-08-2025 تاريخ النشر: 06-09-2025

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل التأثير العميق للذكاء الاصطناعي (AI) على منظومة الدبلوماسية التقليدية والعلاقات الدولية. تفترض الورقة أن دمج الذكاء الاصطناعي في الممارسات الدبلوماسية سيسهم في تحسين كفاءة وفعالية آليات التفاوض، وصنع القرار، وإدارة الأزمات. ومع ذلك، فإنه سيثير في الوقت نفسه تحديات جديدة تتعلق بالمساءلة والشفافية. كما أن الأطر القانونية الدولية الحالية تفتقر إلى القدرة على مواكبة هذه التطورات السريعة، مما يخلق ثغرات قانونية ومخاطر أمنية وأخلاقية. ومن المتوقع أن يؤدي الانتشار المتزايد للذكاء الاصطناعي إلى إعادة تشكيل توازن القوى العالمي، مما يستدعي استراتيجيات جديدة للتعاون والتكيف الدولي. تعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث على التحليلية، حيث يتم تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على جوانب مختلفة من الدبلوماسية والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى دراسة حالات عملية. كما سيتم استخدام المنهج المقارن لتحليل التحديات الأخلاقية والقانونية، مع استشراف سيناريوهات مستقبلية. تهدف النتائج المتوقعة إلى تقديم رؤية شاملة تجمع بين الاستشراف الاستراتيجي والتحليل القانوني، بالإضافة إلى توصيات عملية للدول والمنظمات الدولية.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، الدبلوماسية الرقمية، التحولات الجيوسياسية، الدبلوماسية، الأسلحة المستقلة، إدارة الأزمات الدولية.

Abstract:
This research paper aims to analyze the profound impact of artificial intelligence (AI) on traditional diplomacy and international relations. It posits that integrating AI into diplomatic practices will enhance the efficiency and effectiveness of negotiation, decision-making, and crisis

management mechanisms. However, it will also raise new challenges related to accountability and transparency. Furthermore, current international legal frameworks are ill-equipped to keep pace with these rapid developments, creating legal gaps and posing security and ethical risks. The increasing proliferation of AI is expected to reshape the global balance of power, necessitating new strategies for international cooperation and adaptation. The methodology employed in this research is analytical, examining the impact of AI on various aspects of diplomacy and international relations, complemented by case studies. A comparative approach will also be used to analyze ethical and legal challenges, while exploring future scenarios. The expected outcomes aim to provide a comprehensive perspective that integrates strategic foresight and legal analysis, along with practical recommendations for states and international organizations.

Keywords: Artificial intelligence, digital diplomacy, geopolitical shifts, diplomacy, autonomous weapons, international crisis management.

المُقَدّمَةْ:

لطالما كانت الدبلوماسية، عبر تاريخها الطويل، حجر الزاوية في إدارة العلاقات بين الدول، وتسوية النزاعات، وتعزيز المصالح المشتركة. ومع ذلك، فإن التطورات التكنولوجية المتسارعة، وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، بدأت تعيد تشكيل هذه المنظومة التقليدية بشكل جذري. لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة، بل أصبح فاعلاً ناشئاً يمتلك القدرة على التأثير في ديناميكيات القوة، وصنع القرار، وإدارة الأزمات على الساحة الدولية. تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف هذا التحول وتحليل آثاره المتعددة على الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا الموضوع في السياق الدولي المعاصر في أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تكنولوجية، بل أصبح فاعلاً ناشئاً يؤثر بشكل مباشر على ديناميكيات القوة، وصنع القرار، وإدارة الأزمات في العلاقات الدولية. إن فهم هذا التحول ضروري للدول والمنظمات الدولية لتطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع هذا الواقع الجديد والاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي، مع التخفيف من مخاطره المحتملة.
تعتمد هذه الورقة على إطار مفاهيمي ونظري يحدد الدبلوماسية الرقمية بأنها استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق الأهداف الدبلوماسية، متجاوزة مجرد الأدوات لتشمل التحولات في كيفية تفاعل الدول. أما الذكاء الاصطناعي، فيشمل، من الناحية التطبيقية، استخدام تقنيات مثل تعلم الآلة ومعالجة اللغة الطبيعية وتحليل البيانات الضخمة لتعزيز القدرات الدبلوماسية من خلال تحليل المعلومات، وتحديد الاتجاهات، وتقديم رؤى لدعم صانعي القرار، وأتمتة المهام الروتينية، والمساعدة في عمليات التفاوض المعقدة.

أهداف البحث

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:
1. تحليل التحولات الهيكلية في الدبلوماسية التقليدية نتيجة لدمج الذكاء الاصطناعي.
2. دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على آليات التفاوض الدولي، وديناميكيات صنع القرار الخارجي، وإدارة الأزمات الدولية.
3. تحديد التحديات الأمنية والأخلاقية والثغرات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية.
4. استشراف سيناريوهات مستقبلية لتوازن القوى في ظل التحول التكنولوجي.
5. تقديم توصيات عملية للدول والمنظمات الدولية لتعزيز الدبلوماسية في عصر الذكاء الاصطناعي.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية تحليلية مقارنة تجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي لدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على العلاقات الدولية والدبلوماسية. تهدف هذه المنهجية إلى تقديم فهم عميق وشامل للظاهرة قيد الدراسة من خلال:

1. المنهج التحليلي: يُستخدم لتحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والدبلوماسية والعلاقات الدولية، وتفكيك التفاعلات المعقدة بين هذه المجالات. يشمل ذلك تحليل الأدبيات الأكاديمية، والتقارير الرسمية، والوثائق الدولية لفهم الأبعاد المختلفة لتأثير الذكاء الاصطناعي على ممارسات الدبلوماسية وصنع القرار وإدارة الأزمات. كما يركز على تحليل الفرص التي يقدمها الذكاء الاصطناعي لتعزيز فعالية الدبلوماسية، مثل تحليل البيانات الضخمة، والتنبؤ بالسيناريوهات، وتحسين التواصل.
2. المنهج المقارن: يُطبق لمقارنة السياسات والاستراتيجيات التي تتبناها الدول المختلفة، وخاصة القوى الكبرى، في دمج الذكاء الاصطناعي ضمن دبلوماسيتها وسياستها الخارجية. يتيح هذا المنهج تحديد أوجه التشابه والاختلاف في المقاربات الوطنية وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الدبلوماسية. كما يُستخدم لمقارنة التحديات الأمنية والأخلاقية والقانونية وكيفية تعامل الدول والمنظمات الدولية مع هذه التحديات.

فرضيات البحث

بناءً على الأهداف المذكورة، تفترض الورقة البحثية الفرضيات الأساسية التالية:

1. إن دمج الذكاء الاصطناعي في الممارسات الدبلوماسية سيؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية آليات التفاوض، وصنع القرار، وإدارة الأزمات، لكنه سيثير في الوقت نفسه تحديات جديدة تتعلق بالمساءلة والشفافية.
2. تفتقر الأطر القانونية الدولية الحالية إلى القدرة على مواكبة التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يخلق ثغرات قانونية ومخاطر أمنية وأخلاقية.
3. سيؤدي الانتشار المتزايد للذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية إلى إعادة تشكيل توازن القوى العالمي، مما يتطلب استراتيجيات جديدة للتعاون والتكيف الدولي.

مشكلة البحث

تتمثل الإشكالية البحثية الرئيسية في كيفية تأثير التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي على منظومة الدبلوماسية التقليدية. يزيد من تعقيد المشهد غياب أطر دولية واضحة، أخلاقية وقانونية، لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال. مما يستدعي فهمًا معمقًا لكيفية إعادة تشكيل الذكاء الاصطناعي لديناميكيات القوة، وصنع القرار، وإدارة الأزمات على الساحة الدولية. بناءً عليه، تتجلى الإشكالية البحثية الرئيسية في التساؤل حول:

أسئلة البحث

1. ما هي التحولات الهيكلية التي أحدثها الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية التقليدية، وكيف أثر ذلك على آليات التفاوض وصنع القرار في العلاقات الدولية؟
2. ما هي أبرز التحديات الأمنية والأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية، وكيف يمكن معالجة هذه الفجوات التنظيمية على الصعيد الدولي؟
3. كيف يؤثر انتشار الذكاء الاصطناعي على توازنات القوى العالمية، وما هي الاستراتيجيات التي تتبناها الدول الكبرى (مثل الولايات المتحدة والصين) لتعزيز نفوذها في هذا المجال؟
4. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية (مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي) في تطوير أطر عمل مشتركة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية ومعالجة تحدياته؟
5. كيف يمكن تطوير مفهوم الدبلوماسية الوقائية الرقمية كإطار عمل جديد لتعزيز الاستقرار الدولي ومنع النزاعات في عصر الذكاء الاصطناعي؟

6. ما هي التوصيات العملية التي يمكن تقديمها للدول والمنظمات الدولية لتعزيز الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية مع التخفيف من مخاطره؟

خطة البحث

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية والتحولات الهيكلية في الدبلوماسية التقليدية نتيجة الذكاء الاصطناعي
المطلب الاول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي
المطلب الثاني: الإطار القانوني والمخاطر المستقبلية للذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية
المبحث الثاني: الإطار القانوني والمخاطر المستقبلية
المطلب الأول :تحليل الثغرات القانونية في التنظيم الدولي للدبلوماسية الرقمية
المطلب الثاني : سيناريوهات مستقبلية لتوازن القوى في ظل التحول التكنولوجي

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية والتحولات الهيكلية في الدبلوماسية التقليدية نتيجة الذكاء الاصطناعي

يتضح أن التحولات التكنولوجية لم تغيّر فقط أدوات الدبلوماسية، بل أعادت تشكيل بنيتها المفاهيمية. لقد أصبح الذكاء الاصطناعي لاعبًا محوريًا يعيد رسم معادلات القوة، ويوفر فرصًا لتعزيز الشفافية والتعاون، لكنه يطرح في المقابل تحديات تتعلق بالتحيز، السيادة الرقمية، والمساءلة القانونية. وهذا يستلزم تطوير أطر تنظيمية وقانونية جديدة دولية لضمان الاستخدام المسؤول للدبلوماسية الذكية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي

تُعرف الدبلوماسية التقليدية بأنها الأداة الرسمية لإدارة العلاقات الدولية، وذلك من خلال الحوار والتفاوض بين الدول. ومع التطور التكنولوجي، ظهر مفهوم الدبلوماسية الرقمية(Digital Diplomacy) ، والتي تعرفها بيولا وهولمز (Bjola & Holmes, 2015) بأنها استخدام تقنيات وأدوات الاتصال والمعلومات لتحقيق الأهداف الدبلوماسية. أما الذكاء الاصطناعي(AI) ، فهو مجموعة من الخوارزميات والأنظمة التي تحاكي القدرات الإدراكية البشرية مثل التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية وتحليل البيانات الضخمة[1].

إن دمج الذكاء الاصطناعي في العمل الدبلوماسي يؤدي إلى إعادة تشكيل البنية الهيكلية لهذا النشاط، متجاوزًا دور الأداتين للتأثير على ديناميكيات صنع القرار الدولي

الإطار النظري

يمكن تفسير هذه التحولات من خلال نظرية الواقعية الجديدة(Neo-Realism) ، التي ترى أن امتلاك التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، يزيد من قوة الدول في النظام الدولي. ومن ناحية أخرى[2]، تقدم الليبرالية المؤسسية (Institutional Liberalism) إطارًا لفهم كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز التعاون متعدد الأطراف من خلال تحسين تبادل المعلومات والشفافية، بالإضافة إلى تأثيره على آليات التفاوض الدولي[3].

مفهوم الدبلوماسية الوقائية الرقمية

تُعرف الدبلوماسية الوقائية بأنها الجهود الدبلوماسية المبذولة لمنع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو الحد من انتشارها عند نشوئها في عصر التحول الرقمي والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، يبرز مفهوم "الدبلوماسية الوقائية الرقمية" كضرورة حتمية لتعزيز الاستقرار الدولي. يمكن تعريف الدبلوماسية الوقائية الرقمية بأنها استخدام التقنيات والأدوات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لتحليل البيانات، والتنبؤ

---

[1] *Bjola, C., & Holmes, M. (2015).* Digital Diplomacy: Theory and Practice. *Routledge, London, p. 3.*

[2] *محمد حسن هادي* .تأثير الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية .*مجلة لبا للباحثين، ع 20،(2023) ، ص 134*

[3] *شريف عبد الرحمن،* الذكاء الاصطناعي ضمن متطلبات تحديث مجال العلاقات الدولية .*مجلة العلوم السياسية والقانون، مج 10، ع 40، 2024، ص 210.*

بالمخاطر، وتسهيل التواصل، وبناء الثقة، بهدف منع نشوب النزاعات أو تصعيدها في الفضاءين الرقمي والمادي[1].

يختلف هذا المفهوم عن الدبلوماسية الرقمية التقليدية التي تركز بشكل أساسي على استخدام المنصات الرقمية للتواصل العام والتأثير على الرأي العام. فالدبلوماسية الوقائية الرقمية تتجاوز ذلك لتشمل استخدام التكنولوجيا كأداة استباقية لمنع الأزمات والتدخل المبكر، مع التركيز على الجوانب التنبؤية والتحليلية للذكاء الاصطناعي.

أهمية الدبلوماسية الوقائية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي

تزداد أهمية الدبلوماسية الوقائية الرقمية في ظل التحديات المعاصرة التي يفرضها التطور التكنولوجي السريع والذكاء الاصطناعي، ومن أبرز هذه التحديات:

1. سرعة انتشار المعلومات المضللة: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في نشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة بسرعة هائلة، مما يؤدي إلى تأجيج التوترات وتصعيد النزاعات. تتيح الدبلوماسية الوقائية الرقمية استخدام الذكاء الاصطناعي نفسه لمكافحة هذه الظاهرة من خلال تحليل مصادر المعلومات، وتحديد الأنماط المشبوهة، وتصحيح المعلومات الخاطئة بشكل استباقي.[2]

2. تزايد التهديدات السيبرانية: أصبحت الهجمات السيبرانية جزءًا لا يتجزأ من الصراعات الحديثة، ويمكن أن تؤدي إلى تداعيات خطيرة على البنية التحتية الحيوية للدول. تتيح الدبلوماسية الوقائية الرقمية بناء آليات للتعاون الدولي لتبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية، وتطوير استجابات مشتركة لمنع هذه الهجمات أو التخفيف من آثارها.[3]

3. تحليل البيانات والتنبؤ بالنزاعات: يمتلك الذكاء الاصطناعي قدرة فائقة على تحليل كميات هائلة من البيانات من مصادر متنوعة (مثل وسائل التواصل الاجتماعي، التقارير الإخبارية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية) لتحديد المؤشرات المبكرة للنزاعات والتوترات المحتملة. يمكن للدبلوماسيين استخدام هذه التحليلات لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة قبل تصاعد الأوضاع.

4. تعزيز الشفافية وبناء الثقة: يمكن استخدام الأدوات الرقمية لزيادة الشفافية في العمليات الدبلوماسية، مثل مراقبة الاتفاقيات وتبادل المعلومات حول الأنشطة العسكرية، مما يساهم في بناء الثقة بين الدول ويقلل من سوء الفهم الذي قد يؤدي إلى النزاعات.[4]

5. تسهيل الحوار والمفاوضات: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهل الحوار بين الأطراف المتنازعة من خلال توفير أدوات ترجمة فورية ودقيقة، وتحليل مواقف الأطراف، واقتراح حلول وسط محتملة، مما يعزز فرص التوصل إلى تسويات سلمية.[5]

تطبيقات عملية للدبلوماسية الوقائية الرقمية

يمكن تطبيق الدبلوماسية الوقائية الرقمية في عدة مجالات:

- نظم الإنذار المبكر: تطوير أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لمراقبة المؤشرات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تنذر بنشوب نزاعات، وتقديم تحليلات وتقارير لصناع القرار

---

[1] Zetter, Kim. (2014). *Countdown to Zero Day: Stuxnet and the Launch of the World's First Digital Weapon* Crown Publishers, New York, p. 55.

[2] امال مبارك، ،الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في العالم العربي: الواقع والطموح .مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2022 .ص 155

[3] نادرالغريب، الذكاء الاصطناعي والأمن القومي العربي: التحديات والاستراتيجيات .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2023، ص 70.

[4] عبد النبي دسوقي ، *دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية الدولية عن استخدامها* .المجلة القانونية، ع 15، 2022، ص 95.

[5] Hoffman, W., & Sharma, S. (2020). *AI and the Future of Multilateralism*. Carnegie Endowment for International Peace, Washington, p. 22.

والدبلوماسيين، فقد طبقت الصين هذه الآلية ضمن مبادرة "الحزام والطريق" لمراقبة المخاطر الاستثمارية في الدول الشريكة.[1]

- مكافحة التضليل وحروب المعلومات: استخدام الذكاء الاصطناعي لتتبع وتحديد حملات التضليل الأجنبية، وتطوير استراتيجيات مضادة فعالة، وتعزيز الوعي العام بالمخاطر المرتبطة بالمعلومات المضللة، ففي الأزمة الأوكرانية، طورت الولايات المتحدة أدوات رقمية لرصد الحملات الإعلامية الروسية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

- بناء القدرات الرقمية: مساعدة الدول النامية على بناء قدراتها في مجال الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي لتمكينها من المشاركة بفعالية في جهود الدبلوماسية الوقائية الرقمية وحماية مصالحها الوطنية.[2]

- الحوار الافتراضي متعدد الأطراف: إنشاء منصات افتراضية آمنة وموثوقة تسهل الحوار والمفاوضات بين الدول، خاصة في أوقات الأزمات، مع توفير أدوات تحليلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لدعم المفاوضين.[3]

إن تطوير مفهوم الدبلوماسية الوقائية الرقمية وتطبيقه يتطلب تعاونًا دوليًا مكثفًا، ووضع أطر أخلاقية وقانونية واضحة، واستثمارًا في البحث والتطوير، لضمان أن تكون التكنولوجيا أداة لتعزيز السلام والاستقرار بدلاً من أن تكون مصدرًا للنزاعات.

لقد أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي تساهم في تقديم تحليلات استخباراتية دقيقة باستخدام تقنيات التحليلات التنبؤية(Predictive Analytics) ، مما يساعد صانعي القرار على استباق الأزمات. إلا أن ذلك يثير تحديات تتعلق بالاعتماد المفرط على الخوارزميات واحتمالية إدخال تحيزات في البيانات.

مقارنة بين الدبلوماسية التقليدية والرقمية والذكية

أولاً: الدبلوماسية التقليدية – الأسس والسمات

عرّف العديد من الباحثين الدبلوماسية التقليدية بأنها فن وعلم إدارة المفاوضات بين الدول عبر ممثلين رسميين معتمدين، وهي ترتكز على مبادئ السيادة وعدم التدخل، والتمثيل الرسمي عبر السفراء. وقد تميزت بخصائص أبرزها السرية في التفاوض، والطابع الرسمي الهرمي، ومحدودية الفاعلين (حصرها بالدول فقط)، والتركيز على حماية الأمن القومي. غير أن هذا النموذج أظهر قصورًا مع ظواهر العولمة مثل الأوبئة والإرهاب، مما جعل هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق الدبلوماسية وأساليبها[4].

ثانياً: الدبلوماسية الرقمية – ثورة الاتصالات والفضاءات المفتوحة

مع تطور تكنولوجيا المعلومات في نهاية القرن العشرين، برزت الدبلوماسية الرقمية، والتي تُعرف بأنها استخدام الإنترنت وتقنيات الاتصال الحديثة لتعزيز السياسة الخارجية وتحقيق الأهداف الدبلوماسية، وقد تميزت بعدت سمات منها التواصل المباشر مع الشعوب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتعدد الفاعلين (الشركات والمنظمات غير الحكومية)، وصراع المعلومات عبر الحملات الرقمية، والانفتاح النسبي الذي قلل من سرية المفاوضات[5].

أمثلة عملية:

-اعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية على تويتر في مخاطبة الرأي العام العربي خلال أحداث "الربيع العربي."

---

[1] حسنين العبيدي، ، *دور الذكاء الاصطناعي في صنع القرار الخارجي: دراسة حالة للسياسة الصينية* .رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2024 ، ص 201.

[2] *African Union Commission. (2022). Digital Transformation Strategy for Africa (2020–2030), Addis Ababa, p. 47.*

[3] *Bjola, C., & Zaiotti, R. (2020). Digital Diplomacy and International Organizations: Autonomy, Legitimacy and Contestation. Routledge, London, p. 65*

[4] الخطيب، محمد أحمد، الذكاء الاصطناعي وتحولات النظام الدولي.، مجلة السياسة الدولية، 2024، المجلد 59، العدد 234

[5] فاطمة علي السيد، ، *تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على السياسة الخارجية للدول* .رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السياسية، 2022، ص 78.

- استخدمت روسيا الإنترنت في حملات تضليل خلال الانتخابات الأمريكية عام 2016[1].
- اعتمدت السعودية والإمارات على استراتيجيات الدبلوماسية الرقمية للترويج لمشاريعهما الكبرى[2].

ثالثاً: الدبلوماسية الذكية – ثورة الذكاء الاصطناعي

مع العقد الثالث من القرن الحالي، برز الذكاء الاصطناعي ليشكل المرحلة الأحدث، حيث يُدمج في عمليات التحليل وصنع القرار الدبلوماسي، وهو ما يُعرف بـ "الدبلوماسية الذكية".

أدواتها الأساسية:

أ- التعلم الآلي: تحليل البيانات التاريخية لاستخلاص أنماط النزاعات.
ب- معالجة اللغة الطبيعية: تحليل الخطاب السياسي ورصد التضليل الإعلامي.
ج- المحاكاة الافتراضية: تجهيز الدبلوماسيين عبر سيناريوهات تدريبية.
د- التحليلات التنبؤية: توقع الأزمات قبل وقوعها .[3]

أمثلة عملية:

- الصين: توظيف الذكاء الاصطناعي في مبادرة "الحزام والطريق" لتقييم المخاطر وتحسين سلاسل التوريد.
- الولايات المتحدة: تطوير أدوات مكافحة التضليل الإعلامي لحماية النقاش الديمقراطي.
- الاتحاد الأوروبي: إطلاق مشروع قانون الذكاء الاصطناعي لضبط استخدامه في المجالات الحساسة[4].

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمخاطر المستقبلية للذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية

يقوم الإطار القانوني الدولي على مبادئ السيادة، وعدم التدخل، والقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، يفرض التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات جديدة تتعلق بالمسؤولية القانونية، والخصوصية، والأمن السيبراني.

اولا: الإطار النظري

تبرز نظرية الحوكمة العالمية الحاجة إلى وضع معايير دولية تحدد كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية. كما توفر نظرية العدالة الرقمية إطارًا لتقييم الأبعاد الأخلاقية للقرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية.

ثانيا: الثغرات القانونية

1- غياب معايير وتعاريف موحدة: إن عدم وجود إجماع دولي على تعريف واضح وملزم للذكاء الاصطناعي أو تصنيف أنواعه يعقد صياغة قوانين واضحة. من يتحمل المسؤولية إذا أدى قرار اتخذه نظام ذكاء اصطناعي إلى أزمة دولية؟ هل هو المستخدم؟ الدولة المطورة؟ أم الشركة المصنعة؟

2- الأسلحة المستقلة: غياب معاهدة ملزمة لحظر أو تنظيم الأسلحة الفتاكة المستقلة (LAWS) قد يخلق سباق تسلح عالمي غير منضبط.[5]

ثالثا: التحديات الأمنية والأخلاقية

1. تزييف المحتوى (Deepfakes): يمكن استخدام هذه التقنية في حملات تضليل إعلامي لإثارة النزاعات أو تقويض الثقة بين الدول.

---

[1] European Union External Action Service (EEAS). (2022). *EUvsDisinfo Project Report*. Brussels, p. 18.

[2] عادل محمود زيدان، محمودالدبلوماسية الرقمية: فرص وتحديات في العالم العربي ،المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 42، العدد 3 ، (2023). ص118

[3] شريف عبد الرحماني ، مرجع سابق ص 210

[4] Hoffman, W., & Sharma,مرجع سابق, p. 22.

[5] Schmitt, M. (2021). *Autonomous Weapons and International Law*. Journal of Conflict & Security Law, Vol. 26, No. 2, p. 312.

2. انتهاك السيادة الرقمية: الهجمات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تستهدف البنى التحتية الحيوية للدول.
3. التحيز الخوارزمي: قد يؤدي إلى قرارات غير عادلة في قضايا حساسة مثل المساعدات الإنسانية أو الهجرة.[1]

رابعا: توازن القوى والمخاطر المستقبلية

- سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي: قد يؤدي إلى عدم استقرار استراتيجي عالمي.
- تركز القوة: تتركز القدرات التكنولوجية في أيدي عدد محدود من الدول الرائدة، مما يزيد من الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب.
- الفرص الإيجابية: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتحول إلى أداة للحوكمة العالمية لتحقيق الدبلوماسية الوقائية ومنع الأزمات.[2]

خامسا: تأثير الذكاء الاصطناعي على إدارة الأزمات الدولية

1. الإنذار المبكر والرصد: يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي مراقبة البيانات العالمية في الوقت الفعلي لتحديد مؤشرات الأزمات.
2. تحليل السيناريوهات وتوقع النتائج: يتيح للجهات الدبلوماسية وضع استراتيجيات أكثر فعالية بناءً على البيانات التاريخية.
3. دعم الاتصال والتنسيق: يسهل التواصل بين الأطراف المختلفة المشاركة في إدارة الأزمة.
4. المخاطر والتحديات: قد يؤدي الاعتماد المفرط على الأنظمة الآلية إلى فقدان القدرة على التفكير النقدي البشري أو اتخاذ قرارات خاطئة بسبب خوارزميات أو بيانات غير دقيقة.[3]

دراسة حالة: الأزمة الأوكرانية

- ساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات مفتوحة المصدر (OSINT) للكشف عن الانتهاكات بشكل غير مسبوق.
- ساعد في مكافحة التضليل الإعلامي وتحليل المعلومات الكاذبة وتنبيه المستخدمين.
- مكن الدبلوماسيين من فهم أعمق للرأي العام العالمي واتجاهاته ومشاعره.
- أبرز الحاجة إلى وضع أطر قانونية وأخلاقية دولية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة.

سادسا: عدم الاستقرار الاستراتيجي وسباق التسلح التكنولوجي

قد يؤدي غياب الأطر القانونية الصارمة إلى سباق تسلح عالمي قائم على الذكاء الاصطناعي، خاصة مع دخول قوى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين في منافسة محمومة لتطوير أسلحة ذكية ومستقلة.
- تستثمر الصين بكثافة في دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي في دفاعاتها.
- تسعى أمريكا لاحتكار القيادة في تطوير الطائرات المسيرة والأسلحة الذكية.
- تراهن روسيا على الذكاء الاصطناعي في تحديث قواتها المسلحة.

هذا السباق قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي وزيادة احتمالات اندلاع نزاعات غير متحكم فيها بسبب خطأ برمجي أو خوارزمي.[4]

---

[1] عبد النبي دسوقي، مرجع سابق، ص 91.
[2] نادرالغريب، مرجع سابق، ص 67.
[3] Bjola, C., & Zaiotti, R. مرجع سابق.75 .p , .
[4] شريف عبد الرحماني، مرجع سابق ، ص210

المبحث الثاني: الإطار القانوني والمخاطر المستقبلية للذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية

مع التوسع السريع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية الرقمية وإدارة الأزمات الدولية، برزت الحاجة إلى وضع أطر قانونية واضحة لتنظيم استخدام هذه التقنيات. أن "الدبلوماسية الرقمية" تمثل تحولًا جوهريًا في أدوات التفاعل الدولي، وليست مجرد استبدال للوسائل التقليدية. ومع ذلك، فإن التطور التكنولوجي السريع يفوق قدرة التشريعات الدولية على مواكبته، مما يخلق فجوات قانونية وأخلاقية تهدد استقرار النظام الدول[1].

يطرح الذكاء الاصطناعي تساؤلات رئيسية: من يتحمل المسؤولية القانونية عند استخدام أنظمة مستقلة في قرارات حاسمة؟ وكيف يمكن للدول حماية سيادتها الرقمية؟ وما هو الإطار الدولي الذي ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة؟ هذه الأسئلة تشكل جوهر هذا المبحث، الذي يتناول في مطلبه الأول تحليل الثغرات القانونية في التنظيم الدولي للدبلوماسية الرقمية، وفي مطلبه الثاني سيناريوهات مستقبلية لتوازن القوى في ظل التحول التكنولوجي.

المطلب الأول: تحليل الثغرات القانونية في التنظيم الدولي للدبلوماسية الرقمية

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين انتقالًا جذريًا من الدبلوماسية التقليدية، القائمة على التمثيل المباشر والقنوات الرسمية، إلى الدبلوماسية الرقمية، التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصولًا إلى الدبلوماسية الذكية التي يُدمج فيها الذكاء الاصطناعي بشكل عميق. غير أن هذا التحول السريع لم يواكبه تطور موازٍ في الإطار القانوني الدولي، مما خلق فراغًا تشريعيًا واسعًا يهدد بمخاطر سياسية وقانونية وأمنية غير مسبوقة.

لقد صُمم القانون الدولي التقليدي لمعالجة سلوك الدول ونزاعاتها في بيئة مادية (المعاهدات، الحرب، الحدود، الأراضي)، لكنه لم يتكيف بعد مع البيئة الرقمية، حيث الفاعلون متنوعون، والتأثيرات متشابكة، والحدود غير واضحة. تبرز هنا الحاجة إلى تحليل الثغرات القانونية التي تعيق توجيه وضبط الدبلوماسية الرقمية في النظام الدولي[2].

أولاً: غياب تعريف موحد للدبلوماسية الرقمية

من أبرز الثغرات القانونية غياب إجماع دولي على تعريف واضح وملزم لمفهوم الدبلوماسية الرقمية، وهو ما ينعكس على صعوبة وضع قواعد تنظيمية مشتركة. فبينما تعرفها بعض الدراسات بأنها مجرد استخدام الإنترنت لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ،، يذهب آخرون إلى اعتبارها بيئة بديلة كاملة لإدارة التفاعلات الدولية، هذا الغموض يفتح الباب أمام الدول لتفسير الدبلوماسية الرقمية بشكل يخدم مصالحها الخاصة، مما يؤدي إلى تضارب في الممارسات القانونية ويعرقل إنشاء إطار قانوني موحد[3].

ثانياً: تضارب المبادئ التقليدية مع البيئة الرقمية

يعتمد القانون الدولي التقليدي على مبادئ السيادة وعدم التدخل، لكن البيئة الرقمية تتحدى هذه المبادئ:

1. السيادة الرقمية: قد تستهدف الهجمات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي بنى تحتية حيوية (محطات كهرباء، شبكات اتصالات) دون تجاوز الحدود المادية، مما يثير إشكاليات حول مفهوم "الاعتداء المسلح" وفقًا لميثاق الأمم المتحدة .[4]
2. مبدأ عدم التدخل: كيف يمكن تحديد التدخل غير المشروع عندما تُستخدم حملات رقمية أو تزييف عميق للتأثير على الرأي العام داخل دولة أخرى أو على الانتخابات ؟[5]

[1] محمود محمد الإمام، ،الدبلوماسية الرقمية: تحولات ومخاطر، مجلة السياسة الدولية*، جامعة القاهرة، العدد 221، (2021)، ص 67

[2] محمد أحمد الخطيب، ، مرجع سابق ، ص 45

[3] عادل محمود زيدان ، مرجع سابق ، ص 112.

[4] عبد النبي دسوقي، مرجع سابق ، ص 93.

[5] امال مبارك، مرجع سابق ، ص 156

3. المساواة القانونية بين الدول:تفتقر الدول النامية إلى البنية التحتية الرقمية القوية، مما يجعلها أكثر عرضة للانتهاكات، ويؤدي إلى ترسيخ "فجوة سيبرانية" تزيد من هشاشتها القانونية .

ثالثاً: إشكالية المسؤولية الدولية

من يتحمل المسؤولية إذا استخدم الذكاء الاصطناعي في عمل عدائي أو تسبب في أزمة دولية؟

- الدولة المطورة للتقنية؟
- الشركة المصنعة؟
- الجهة المشغلة؟

هذه الأسئلة لا تزال بلا إجابة واضحة. على سبيل المثال، أثار استخدام الطائرات المسيرة الأمريكية في اليمن وباكستان جدلاً واسعًا حول مدى توافقها مع قواعد القانون الدولي الإنساني، أما في حالة الأسلحة المستقلة الروسية أو الصينية، فإن غياب التدخل البشري المباشر يعقد مسألة تحديد المسؤولية بشكل أكبر [1]

رابعاً: التحديات الأمنية والأخلاقية المرتبطة بالثغرات القانونية

يفتح غياب الأطر القانونية الصارمة الباب أمام عدة تهديدات:

1. التزييف العميق يمكن استخدامه لتزييف خطابات القادة وإحداث فوضى دبلوماسية.
2. التحيز الخوارزمي: قد يؤدي إلى قرارات سياسية منحازة ضد دول أو جماعات معينة.
3. الأمن السيبراني: يسهل غياب الحماية القانونية استهداف البنى التحتية الحيوية عبر هجمات مدعومة بالذكاء الاصطناعي[2].

خامساً: البعد الجيوسياسي لغياب التنظيم

يخلق غياب التنظيم الدولي سباقًا محمومًا بين القوى الكبرى للهيمنة على الذكاء الاصطناعي:

- الولايات المتحدة: تسعى للقيادة في المجال عبر وزارة الخارجية والدفاع - الصين: تدمج الذكاء الاصطناعي في مبادرة "الحزام والطريق" لتعزيز قوتها الناعمة والاقتصادية
- روسيا: تراهن على تطوير أنظمة أسلحة مستقلة تعزز مكانتها العسكرية.
- الاتحاد الأوروبي: يركز على التشريع والحوكمة، محاولًا فرض معايير أخلاقية عالمية[3].

سادساً: الحاجة إلى تطوير مفهوم "الدبلوماسية الوقائية الرقمية"

تبرز الثغرات القانونية القائمة ضرورة بلورة مفهوم جديد هو الدبلوماسية الوقائية الرقمية، الذي يقوم على:

1. استخدام الذكاء الاصطناعي في الرصد المبكر للأزمات.
2. تطوير قواعد قانونية مشتركة تمنع سوء استخدام التكنولوجيا.
3. تمكين المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي من تبني أنظمة إنذار مبكر مدعومة بالذكاء الاصطناعي[4].

المطلب الثاني: التحديات المستقبلية للذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أكثر التحولات التكنولوجية تأثيرًا في النظام الدولي المعاصر. لم يعد مجرد أداة تقنية مساعدة، بل أصبح عنصرًا جوهريًا يعيد تشكيل الهياكل السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم. ومع ذلك، يثير هذا التطور جملة من التحديات المستقبلية التي تمس القواعد القانونية، والمبادئ الأخلاقية، والاستقرار الاستراتيجي العالمي. ونتيجة لغياب إطار قانوني دولي ملزم، تتفاقم المخاطر المرتبطة بالاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي، مثل التزييف العميق، والتحيز الخوارزمي، والأمن السيبراني[5].

---

[1] حسنين العبيدي ، مرجع سابق ، ص 201

[2] محمد حسن هادي، مرجع سابق، ص 134.

[3] Hoffman, W., & Sharma, S. (2020). *مرجع سابق*، ص 14

[4] امال مبارك ، مرجع سابق ، ص160

[5] حسن، محمد النجار، التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي في القانون الدولي ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد 80، العدد 1، (2024).ص 30

إن استشراف هذه التحديات المستقبلية يمثل ضرورة قصوى للدول والمنظمات الدولية، لأنه يحدد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيتحول إلى أداة لتعزيز التعاون والأمن، أم إلى مصدر للفوضى والصراع.

أولاً: مخاطر سباق التسلح القائم على الذكاء الاصطناعي

يشكل سباق التسلح، المرتبط بالذكاء الاصطناعي، أبرز المخاطر المستقبلية، حيث تسعى القوى الكبرى إلى تطوير أسلحة فتاكة مستقلة(LAWS) ، قادرة على اتخاذ قرارات ميدانية دون تدخل بشري مباشر.

- الولايات المتحدة: تستثمر في تطوير الطائرات المسيرة الذاتية بهدف تعزيز تفوقها العسكري

- الصين: تدمج الذكاء الاصطناعي في استراتيجيتها الدفاعية والاقتصادية ضمن مبادرة "الحزام والطريق" لتعزيز نفوذها الجيوسياسي[1].

- روسيا: تراهن على الذكاء الاصطناعي في تحديث قواتها المسلحة، وهو ما عبر عنه الرئيس بوتين بقوله: "من يسيطر على الذكاء الاصطناعي يسيطر على العالم.

يهدد هذا السباق التكنولوجي بخلق حالة من عدم الاستقرار الاستراتيجي، إذ قد يؤدي إلى اندلاع نزاعات غير متحكم فيها بسبب خلل برمجي أو خطأ خوارزمي.

ثانياً: التزييف العميق كتهديد للاستقرار الدولي

يشكل التزييف العميق أحد أخطر التحديات المستقبلية، حيث يمكن استخدامه لتزييف خطابات القادة أو الأدلة المرئية في سياق النزاعات.

- في الولايات المتحدة: حذرت وزارة الدفاع من خطورة استخدام التزييف العميق في الانتخابات والرأي العام [2].

- في الأزمة الأوكرانية: ظهرت مقاطع مزيفة للرئيس الأوكراني زيلينسكي يدعو فيها للاستسلام، مما أثار ارتباكًا واسعًا قبل نفيها[3].

إن غياب إطار قانوني يمنع أو يقيد استخدام هذه التقنية في المجال الدبلوماسي والإعلامي يزيد من خطورتها.

ثالثاً: التحيز الخوارزمي وتداعياته السياسية

من أبرز التحديات المستقبلية التحيز الخوارزمي الناتج عن البيانات غير المتوازنة أو الملوثة. إذا تم استخدام هذه الخوارزميات في صنع القرار الأمني أو الدبلوماسي، فإنها قد تؤدي إلى قرارات ظالمة أو منحازة.

على سبيل المثال، إذا اعتمدت أنظمة الذكاء الاصطناعي على بيانات تاريخية تحتوي على صور نمطية عن دول الجنوب، فقد تصدر توصيات سلبية بحقها.

في مجال الهجرة، قد يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتصنيف المهاجرين بشكل غير عادل .[4]

هذا التحيز يهدد بتعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، ويخلق نظامًا دوليًا غير عادل.

رابعاً: هشاشة الأمن السيبراني العالمي

يمثل الذكاء الاصطناعي سلاحًا ذا حدين فيما يتعلق بالأمن السيبراني:

من ناحية، يمكنه تحسين قدرات الدول في رصد الهجمات وحماية البنية التحتية.

ومن ناحية أخرى، يمكن استخدامه لتنفيذ هجمات أكثر تعقيدًا وتطورًا.

على سبيل المثال :أظهر هجوم Stuxnet على المنشآت النووية الإيرانية خطورة البرمجيات الذكية في تقويض الأمن القومي لدول بأكملها[5].

---

[1] حسنين العبيدي ، مرجع سابق ، ص205

[2] Hoffman, W., & Sharma, S. (2020). 18 ص ،*مرجع سابق*

[3] شريف عبد الرحماني ، ص215

[4] امال مبارك ، مرجع سابق ، ص 158

[5] محمد حسن الهادي ، مرجع سابق ،ص 134

أصبحت التهديدات المتزايدة للبنى التحتية مثل شبكات الكهرباء والمياه أولوية قصوى في استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى.

خامساً: فجوة العدالة الرقمية بين الشمال والجنوب

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مصادر عدم المساواة الرقمية عالميًا. فالدول المتقدمة تحتكر الموارد التكنولوجية والخبرات، بينما تعاني الدول النامية من ضعف في البنية التحتية والقدرات البشرية.

تسيطر أمريكا والاتحاد الأوروبي على معظم براءات اختراع الذكاء الاصطناعي.

تنافس الصين بقوة عبر استثمارات ضخمة في البحث العلمي والتطبيقات العملية.

في المقابل، تعاني معظم الدول العربية والأفريقية من تأخر تشريعي وتكنولوجي يحول دون مساهمتها الفاعلة في صياغة القواعد الدولية .[1]

قد يؤدي هذا الوضع إلى ترسيخ نظام دولي ثنائي: دول مسيطرة عبر الذكاء الاصطناعي، وأخرى مهمشة خارجه.

سادساً: قصور دور المنظمات الإقليمية والدولية

على الرغم من أهمية المنظمات الدولية في صياغة القوانين، إلا أنها لم تواكب التطور التكنولوجي:

الأمم المتحدة: لا تزال مناقشاتها حول الأسلحة المستقلة غير ملزمة قانونيًا.

الاتحاد الأوروبي: يضع تشريعات متقدمة لكنها محلية النطاق.

جامعة الدول العربية: رغم تبنيها استراتيجية الذكاء الاصطناعي، إلا أن غياب آليات التنفيذ يضعف فعاليتها.

الاتحاد الأفريقي: يعتمد نظام الإنذار المبكر القاري(CEWS) ، لكنه يحتاج إلى تحديث يعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد الأزمات[2].

سابعاً: الحاجة إلى تطوير الدبلوماسية الوقائية الرقمية

لمواجهة هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى تطوير مفهوم الدبلوماسية الوقائية الرقمية، الذي يقوم على:

1. الرصد المبكر للأزمات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.
2. التنسيق بين الدول والمنظمات لوضع قواعد أخلاقية وقانونية مشتركة.
3. توظيف الذكاء الاصطناعي في الوساطة الدولية، من خلال تحليل اتجاهات الرأي العام وتقديم سيناريوهات لحلول سلمية.

على سبيل المثال، يمكن لجامعة الدول العربية أن تعتمد أنظمة ذكاء اصطناعي لرصد الأزمات في السودان أو ليبيا، مما يعزز من قدرتها على التدخل المبكر قبل تفاقم النزاعات[3].

الخاتمة

لقد أحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا جذريًا في المشهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، مقدمًا فرصًا غير مسبوقة لتعزيز فعالية وكفاءة العمل الدبلوماسي. لكنه في الوقت نفسه يفرض تحديات معقدة تتطلب استجابة دولية منسقة.

لقد أظهرت هذه الورقة البحثية أن الذكاء الاصطناعي يؤثر على آليات التفاوض الدولي، وديناميكيات صنع القرار الخارجي، وإدارة الأزمات. كما يكشف عن ثغرات قانونية وتحديات أمنية وأخلاقية تتطلب معالجة عاجلة.

---

[1] عادل محمود زيدان ، مرجع سابق ، ص118

[2] *African Union Commission, مرجع سابق ،p43*

[3] امال مبارك، 2022:ص 160

النتائج الرئيسية

1. تحول الدبلوماسية: لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة، بل أصبح فاعلًا ناشئًا يعيد تشكيل جوهر الدبلوماسية. فهو يعزز القدرات التحليلية للمفاوضين ويدعم صانعي القرار بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، ويحسن فعالية إدارة الأزمات من خلال الإنذار المبكر وتحليل السيناريوهات.
2. ثغرات قانونية وأخلاقية: يعاني النظام القانوني الدولي من فجوات كبيرة في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية. لا توجد معايير وتعاريف موحدة، وتحديات المسؤولية القانونية غامضة، وقضايا السيادة الرقمية تزداد تعقيدًا. بالإضافة إلى ذلك، تثير تقنيات تزييف المحتوى والتحيز الخوارزمي وسباق التسلح بالذكاء الاصطناعي مخاوف أمنية وأخلاقية جدية.
3. إعادة تشكيل توازن القوى: يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على إعادة تشكيل توازن القوى العالمي، مما قد يؤدي إلى تركز القوة في أيدي عدد قليل من الدول الرائدة تكنولوجيًا، أو إلى سباق تسلح جديد، أو إلى تعميق الفجوة الرقمية بين الدول. ومع ذلك، هناك أيضًا فرصة لتعزيز التعاون العالمي والحوكمة المشتركة لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي كقوة للخير.
4. الحاجة إلى الحوكمة: أظهرت دراسة الحالات العملية، مثل الأزمة الأوكرانية، أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا متزايدًا في تحليل المعلومات ومكافحة التضليل الإعلامي. لكنه في الوقت نفسه يبرز الحاجة الملحة إلى أطر حوكمة دولية لضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي لهذه التكنولوجيا في سياقات النزاعات والأزمات.

توصيات عملية للدول والمنظمات الدولية

بناءً على النتائج والتحديات التي تم تحليلها في هذه الورقة، تُقدم التوصيات التالية للدول والمنظمات الدولية لتعزيز الدبلوماسية في عصر الذكاء الاصطناعي وضمان استخدامه المسؤول:

1. تطوير أطر قانونية دولية شاملة: يجب على الدول والمنظمات الدولية العمل بشكل عاجل على صياغة وتطوير اتفاقيات ومعاهدات دولية ملزمة تعالج الثغرات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. يجب أن تتضمن هذه الأطر تعاريف واضحة، وآليات لتحديد المسؤولية القانونية، وقواعد تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الأسلحة المستقلة، وحماية البيانات والخصوصية.
2. تعزيز التعاون متعدد الأطراف: يتطلب تنظيم الذكاء الاصطناعي جهودًا تعاونية على المستوى العالمي. يجب على الدول تعزيز التعاون متعدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، لوضع مبادئ توجيهية ومعايير أخلاقية وأفضل الممارسات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والدبلوماسية.
3. الاستثمار في بناء القدرات: يجب على الدول، وخاصة النامية منها، الاستثمار في بناء القدرات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي. يشمل ذلك تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتدريب الكوادر البشرية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والقانون الدولي، وتعزيز البحث والتطوير في هذا المجال. سيساعد ذلك على سد الفجوة الرقمية وضمان مشاركة أوسع في حوكمة الذكاء الاصطناعي.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب على الدول والمنظمات التي تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمل الدبلوماسي الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة. يتضمن ذلك الكشف عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وتوضيح كيفية عمل الأنظمة، وضمان إمكانية مراجعة القرارات المتخذة بواسطة الذكاء الاصطناعي والطعن فيها عند الضرورة. كما يجب معالجة التحيزات الخوارزمية لضمان العدالة والمساواة.
5. مكافحة التضليل الإعلامي وتزييف المحتوى: يجب على الدول والمنظمات الدولية تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة التضليل الإعلامي وتزييف المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي. يشمل ذلك تعزيز محو الأمية الرقمية، ودعم منصات التحقق من الحقائق، وتطوير تقنيات للكشف عن المحتوى المزيف، والتعاون مع شركات التكنولوجيا لوضع سياسات صارمة ضد نشر المعلومات المضللة.

6. دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الدبلوماسي: يجب على الأكاديميات الدبلوماسية ومعاهد التدريب إدراج الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية الرقمية ضمن مناهجها الدراسية. سيضمن ذلك تزويد الدبلوماسيين المستقبليين بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع الفرص والتحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي في المشهد الدولي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. محمد أحمد الخطيب، "الذكاء الاصطناعي وتحولات النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 59، العدد 234، 2024.
2. فاطمة علي السيد، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على السياسة الخارجية للدول .رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022،.
3. حسنين العبيدي، دور الذكاء الاصطناعي في صنع القرار الخارجي: دراسة حالة للسياسة الصينية .رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2024.
4. نادر الغريب، الذكاء الاصطناعي والأمن القومي العربي: التحديات والاستراتيجيات .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2023.
5. حسن محمد النجار، "التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي في القانون الدولي"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 80، العدد 1، 2024.
6. آمال مبارك، الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في العالم العربي: الواقع والطموح .مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2022.
7. عادل محمود زيدان، "الدبلوماسية الرقمية: فرص وتحديات في العالم العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 42، العدد 3، 2023.
8. محمد حسن هادي، "تأثير الذكاء الاصطناعي على العلاقات الدولية: بين التهديدات والفرص"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المجلد 11، العدد 41، 2023.
9. شريف عبد الرحمن، "الذكاء الاصطناعي والحوكمة العالمية: رؤية مستقبلية"، المجلة العربية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 2، 2024.
10. عبد النبي دسوقي، *دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية* والمسؤولية الدولية عن استخدامها .المجلة القانونية، 2022،ع 15،

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bjola, C., & Holmes, M., *Digital Diplomacy: Theory and Practice*. Routledge, London, 2015.
2. Bjola, C., & Zaiotti, R., *Digital Diplomacy and International Organizations: Autonomy, Legitimacy and Contestation*. Routledge, London, 2020.
3. Hoffman, W., & Sharma, S., *AI and the Future of Multilateralism*. Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2020.
4. Schmitt, M., "Autonomous Weapons and International Law", *Journal of Conflict & Security Law*, Vol. 26, No. 2, 2021.
5. Zetter, Kim., *Countdown to Zero Day: Stuxnet and the Launch of the World's First Digital Weapon*. Crown Publishers, New York, 2014.
6. European Union External Action Service (EEAS), *EUvsDisinfo Project Report*. Brussels, 2022.
7. African Union Commission, *Digital Transformation Strategy for Africa (2020–2030)*. Addis Ababa, 2022